مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد:05 العدد: 01 ص.ص: 52-74

أثر الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

The impact of digital governance in combating administrative corruption

بوسعدية رؤوف، جامعة سطيف2، الجزائر، rboussadia@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/10. تاريخ قبول المقال: 2022-05-14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو يصطلح عليها الحوكمة الرقمية، حيث تلعب دورا هاما في الوقاية من الفساد سواء بطريقة مباشرة عن طريق القضاء على مختلف مظاهره، أو عن طريق دعم الشفافية والمسائلة الإدارية.

ومما لا شك فيه أن الحوكمة الرقمية أصبحت تحتل أهمية كبيرة على المستوى العالمي الآن، وتطبق مفاهيم الحوكمة الرقمية بشكل عام من خلال الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية، الفساد الاداري، الحكم الراشد، تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

Abstract:

This study aims to shed light on the consept of the method of practicing the governance powers, or what was termed as <<governance>>. Which plays a signifieant role in preventing from administrative corruption, weather by directly eliminating the adequate for the spread of different asprct of administrative corruption, or indirectily by enchancing the set of procedures and processes.

There is no doubt that digital governance it has become very important in the world now, and the concept of digital governance in general is considered and processes through which organizations are directed and controlled, and the distribution of rights and responsibilities to the various parties through information and communication technology.

Key words : Digital gavernance, administrative corruption, good governanse, information and communication technology.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد:05 العدد: 01 ص.ص: 52-74

مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة من حيث وجوده، إلا أن هذه الظاهرة تعتبر جديدة من حيث إنتشارها الواسع الذي تعدى الحدود والحواجز بين الدول في عصرنا الحالي، ويعتبر الفساد بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الإنتشار ذات جذور عميقة، تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر.

كما يعد الفساد الإداري من أهم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة بدرجات متفاوتة، فهو أسرع إنتشارا في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، ومن هنا حازت ظاهرة الفساد الإداري على اهتمام الدول والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية، فبدأت تبحث عن أساليب وآليات للوقاية منها ومكافحتها، ومن بين هذه الآليات التي تم اللجوء إليها، التحول إلى الحوكمة الرقمية كأحدث وأهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية.

ففي ظل التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتقدم العلمي والتقني، ببروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل العمل، حيث أحدث ذلك تغيرات جذرية في مختلف المجالات وخاصة الأعمال الإدارية التي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية، إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي كضرورة حتمية.

لقد أحدث التحول نحو الحوكمة الرقمية جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية، وبرز بشكل واضح دورها الوقائي في مكافحة الفساد الإداري من خلال تطبيقات الحوكمة الرقمية، رغم بعض المعوقات التي تقف عقبة في سبيل نجاحها.

وانطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عليها هي:

إلى أي مدى تساهم الحوكمة الرقمية كآلية في الوقاية من الفساد الإداري؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأساسية عدة تساؤلات فرعية:

– ماهي خصوصية الحوكمة الرقمية كآلية لمكافحة الفساد الاداري؟

– كيف انعكس أثر تطبيق الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الاداري ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إرتأينا تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: خصوصية الحوكمة الرقمية كآلية للوقاية من الفساد الإداري

المبحث الثاني: أثر الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

المبحث الأول: خصوصية الحوكمة الرقمية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

يشهد العالم تطورا وتقدما نحو عالم افتراضي تحكمه شبكات اتصال قوية، وبرمجيات وحواسيب متطورة و هذا في مختلف الميادين والمجالات، بما فيها الإدارة عن طريق استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير العملية الإدارية، وذلك ما يعرف بالإدارة الالكترونية، لكن هذا لم يعفيها من انتشار الفساد الإداري في كيان الإدارة العامة، لذلك تم التوجه نحو تطبيق مايعرف بالحوكمة الرقمية كأحدث آلية لمكافحة الفساد الإداري داخل الإدارة، والتي أصبحت توجها عالميا تسعى كل الدول الى الاستفادة منها وذلك للتخلص من سلبيات الحكومة الالكترونية وذلك بتوفير متطلباتها، من أجل التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من تطبيقها.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول مفهوم الحوكمة الرقمية، من خلال تعريفها وتبيان أهم الخصائص التي تميزها عن باقي المصطلحات والمفاهيم المشابهة، وفي الثاني نتناول متطلبات الحوكمة الرقمية التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى المتطلبات التكنولوجية والبشرية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الرقمية

يتضمن هذا المطلب أهم المفاهيم العامة حول الحوكمة الرقمية وتمييزها عن باقي المصطلحات المشابهة لها كالحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى أهدافها الداخلية والخارجية.

أولا: تعريف الحوكمة الرقمية وتمييزها عن المصطلحات المشابهة

نتناول في هذا الخصوص تعريف الحوكمة الرقمية وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.

1- تعريف الحوكمة الرقمية

لا يوجد تعريف واضح ومحدد للحوكمة الرقمية حيث يوجد العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى عديد التعاريف نذكر منها:

تعرف الحوكمة الرقمية بأنها استخدام التكنولوجيا للتحكم في مستوى التقدم والنجاح في مبادرات استخدام الموارد والتوظيف والقدرة علىتسيير المشاريع المختلفة.

كما عرفت أيضا بأنها آلية لتطوير وتجويد ووتقويم الخدمات العامة في الدولة كالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والثقافية، وتعمل على تحقيق المساواة والعدالة بالتركيز على المتطلبات الفردية للمواطن والمجتمع ككل[1].

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون بلد معين، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية، ومن هنا يمكن فهم الحوكمة الالكترونية بأنها امتداد للحوكمة وهي أداة لتطبيق هذه الممارسات بوسائل الكترونية، أي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفعالية والسرعة والشفافية، على أداء أنشطة الإدارة الحكومية، ونشر المعلومات للعموم وللمؤسسات الأخرى[2].

[1] علي محمد خوري، الحوكمة الرقمية مفاهيم وممارسات، إصدرات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2021، ص22.

[2] عبد المجيد أونيس، الحوكمة الالكترونية- رؤيا شاملة، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، حالة البلدان العربية، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعـة أمحمد بوقره بومرداس الجزائر، أكتوبر 2014، ص4.

ونتيجة لذلك، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية لتمكين المواطنين من المشاركة فعليا في عملية إدارة سياسة شاملة في بلدانهم، مما يساهم في تعزيز الشرعية التي تقوم عليها حكوماتهم.

إلا أن هذا الامر يتطلب تغييرا جوهريا في الطريقة التي تعمل بها الحكومات داخليا لادارة الشؤون العامة، وفي تعاطيها وتفاعلها مع مواطنيها، لاسيما في وظيفتها الأساسية، وهي تعزيز الحكم الرشيد كشرط لتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم خصائص الحوكمة الرقمية بناء على ما سبق ذكره فيما يلي:

– إيجاد نماذج جديدة لحل المشكلات السياسية مثل إدارة اللقاءات السياسية من خلال شبكة الانترنيت.

– استخدام البريد الالكتروني لايجاد قنوات اتصال بين الحكومة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار السياسي.

– تنتقل مسؤولية تطوير المنظمات الحكومية إلى المواطن باعتباره مشاركا في تقييم الأداء الحكومي للخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة على شبكة الانترنت[1].

– الشفافية بإتاحة المعلومات التفصيلية ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في مسائلة الحكومة.

– توفير مصادر تمويل جديدة لمشروعات التنمية تستند إلى مشاركة منظمات الأعمال.

2- تمييز الحوكمة الرقمية عن المصطلحات المشابهة لها

نتطرق في هذه الجزئية إلى أهم الإختلافات الموجودة بين مفهوم الحوكمة الرقمية والحكومة الإلكترونية وأيضا الإدارة الإلكترونية.

[1] عبد المجيد أونيس، المرجع السابق، ص7.

أ- الحوكمة الرقمية والحكومة الالكترونية:

اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الالكترونية، وعلى العموم يقصد بها إجراء جميع المعاملات من خلال الإتصال الإلكتروني على كافة مستويات الحكومة ومع جميع أفراد المجتمع والأجهزة غير الحكومية، وتقاس درجة تقدم الحكومة في كل دولة بتقدم مستوى الخدمات ودرجة توصل الخدمات[1].

وينظر إليها أيضا كأحد أشكال التجارة الالكترونية وذلك باستخدام تكنولوجيات المعلومات لإمداد المواطنين والمنظمات بالمداخيل الملائمة للمعلومات والخدمات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنظمات الأعمال والموردين وكل من يعمل في قطاع المواطنين ومنظمات الأعمال وحتى مع المنظمات الحكومية ذاتها".

ويعبر هذا التعريف عن المفهوم الضيق للحكومة الالكترونية، حيث اقتصر على التعاملات الالكترونية التي تتم بين المنظمات الحكومية وبين المستفيدين من خدماتها، سواء كانوا أفرادا أو منظمات أعمال أو موردين، والتعاملات الالكترونية التي تتم بين المنظمات الحكومية ذاتها كأحد أشكال التجارة الالكترونية باستخدام المواقع الالكترونية على شبكة الانترنيت، دون أن يتعرض للتغيير في نظم إدارة المنظمات الحكومية ذاتها[2].

وتظهر الاختلافات الرئيسية بين الحوكمة الرقمية والحكومة الالكترونية فيما يلي:

- تعنى الحكومة الالكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية، كأداء لزيادة نطاق الخدمات الحكومية، بينما تعنى الحوكمة الرقمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل ودعم الوظائف والخدمات الحكومية إلى خدمات الكترونية.

- الحكومة الالكترونية هي نظام في حين أن الحوكمة الالكترونية هي وظيفة، والفرق بينهما أن الحكومة الالكترونية لا تتضمن وجود إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتحكم بها، ففي

[1] الخالدي محمد، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 35.

[2] زكي ايمان عبد المحسن، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص18.

حقيقة الأمر تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأرجح زيادة كبيرة في التنظيم و قدرات صناعة السياسات، مع كل الخبرة وعمليات تشكيل الرأي بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين[1].

– الحكومة الالكترونية هي بروتوكول آحادي الاتجاه في حين أن الحوكمة الالكترونية هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاه، حيث يتمثل جوهر الحوكمة الالكترونية في الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة للوصول إلى الفرد المطلوب قد تم الوفاء بها، لذا ينبغي أن يكون هناك نظام استجابة تلقائي لدعم جوةهر الحوكمة الرقمية، حيث تدرك الحكومة من خلاله مدى فعالية إدارتها[2].

ب– الحوكمة الرقمية والإدارة الالكترونية:

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدمتها.

ولقد تناول الكثير من الباحثين تعريف الإدارة الالكترونية، حيث عرفت بأنها تلك الجهود التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت مع ضمان سرية المعلومات المتناقلة[3].

كما عرفت أيضا بأنها تبادل الأعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الالكترونية بدلا من الاعتماد على استخدام الوسائل المادية الأخرى كوسائل الاتصال.

[1] أبوبكر الصديق قيدوان، خيرة معمري، الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد03، العدد04، 2017، ص59–60.

[2] المرجع نفسه، ص61.

[3] بسام عبد العزيز الحمادي، الإدارة الالكترونية، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 2013، ص3.

وفي نفس المفهوم عرفت الإدارة الالكترونية بأنها إنجاز الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم[1].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإدارة الالكترونية هي استخدام كافة التقنيات الحديثة وتوظيفها داخل المؤسسات على اختلافها، من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية وبأقل جهد ووقت ممكن، وعلى هذا الأساس تتميز الإدارة الالكترونية عن الحوكمة الرقمية كون الأخيرة تستدعي في جوهرها إحداث نوع من التعاون السلس بين الإدرات الحكومية والشركاء ومختلف الفاعلين وخاصة في تفعيل دور المواطنين والمجتمع، وذلك من خلال التوظيف الأمثل والمتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدل الاكتفاء بتنفيذ أو اتخاذ بعض الخطوات الرقمية أو تقديم خدمات معيتة للمواطنين[2].

ثانيا: أهداف الحوكمة الرقمية

نتناول في هذا الفرع الأهداف المرجوة من الحوكمة الرقمية متمثلة في بعض الأهداف الداخلية وأخرى خارجية موجهة لتحقيق حاجات المجتمع.

1- الأهداف الداخلية للحوكمة الرقمية

الأهداف الداخلية للحوكمة الرقمية هي الأهداف المرتكزة على الأعمال الحكومية، وتتمثل فيما يلي[3]:

- زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لانجاز المعاملات.

[1] حسين محمود حسن، الإدارة الالكترونية، المفاهيم الخصائص، المتطلبات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص41.

[2] علي محمد خوري، المرجع السابق، ص18.

[3] فاتح أحمية، الحوكمة الإلكترونية الإطار المفاهيمي والتنظيمي، ملتقى جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية، المرجع السابق، ص8.

– خلق بيئة عمل أفضل أي استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات ، وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة.

– تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مسائلة الإدارة المؤسسة للجهات المعنية.

– تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

– تقليل فرص الفساد حيث لن يكون هناك مجال للرشوة أو غيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية، والسبب الرئيسي يعود إلى عدم الاحتكاك المباشر بالموظفين والاعتماد على التكنولوجيا في طلب المعاملات الحكومية.

2– الأهداف الخارجية للحوكمة الرقمية

تتمثل الأهداف الخارجية للحوكمة الرقمية في الأهداف الموجهة لتحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية، وتتمثل فيما يلي[1]:

– تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة غير المكلفة في مكان تواجدهم بالشكل والأسلوب المناسب.

– تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الإدارية.

– السرعة والكفاءة العالية الخاصة في التواصل مع الجمهور والمواطنين والأعمال والأجهزة الحكومية الأخرى.

– سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراءات العمليات الحكومية الداخلية.

[1] صدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص37.

المطلب الثاني: متطلبات الحوكمة الرقمية

إن تفعيل الحوكمة الرقمية يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات التي تجعلها قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وذلك عن طريق تحديد الإطار القانوني لها وبيان كيفية تنظيمها وتفعيلها، بالإضافة إلى توافر عديد الوسائل سواء كانت مادية أو تكنولوجية أو بشرية عن طريق تكوين الموارد البشرية في مجال تطبيق الحوكمة الرقمية، نتطرق في هذا المطلب إلى المتطلبات التشريعية والتنظيمية في فرع أول والمتطلبات التكنلوجية والبشرية في فرع ثان.

أولا: المتطلبات التشريعية والتنظيمية

1- المتطلبات التشريعية

تعتبر هذه المتطلبات العنصر الأساسي لتفعيل الحوكمة الرقمية، من خلال وضع التشريعات اللازمة لها وجعلها قابلة للتجسيد الفعلي على أرض الواقع، وذلك عن طريق وضع الإطار القانوني المناسب الذي ينص على هذا التحول، سواء من حيث التعامل بها أو من خلال ضبط المصطلحات القانونية التقنية المرتبطة بها، فالقوانين التقليدية لا تصلح لتطبيقها في مجال الحوكمة الرقمية، كون التعامل الإلكتروني يرتبط بعدة جوانب قانونية يجب مراعاتها، كحجية الوثائق الإلكترونية، الخصوصية والسرية، مما يظهر كعقبة أمام هذا التحول[1].

كما تثار أيضا مشكلة أمن التعامل فيما بين المؤسسات الحكومية أو بينها وبين المواطنين، وذلك بسبب غياب قواعد المساءلة الجنائية على العبث بالأجهزة الذكية والشبكات وإساءة استخدامها، وعلى الأنشطة الإجرامية التي ترتكب بواسطتها، مما يستلزم اتخاذ خطوات تشريعية تقوم بتنظيم هذا التحول بالشكل الذي يضمن الحماية القانونية لهذه المعاملات وتحقيق الأهداف المرجوة منه وتفادي الوقوع في الثغرات القانونية.

[1] براهيمي حنان، جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص39.

ويمكن إيجاز أهم الخطوات التشريعية في مراجعة وتعديل التشريعات التقليدية المتعلقة بالخدمات العمومية، لجعلها تواكب القواعد والمفاهيم المستحدثة الناتجة عن استخدام النظام الإلكتروني، وذلك من خلال ضبط التعاريف القانونية والتقنية المتعلقة بها مثل: التشفير الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني وغيرها من المصطلحات ذات الصلة بهذا المجال، كما يمكن الاستغناء عن القواعد التقليدية ووضع نصوص قانونية جديدة خاصة بتطبيق المعاملات الإدارية الإلكترونية.

2- المتطلبات التنظيمية

إضافة للمتطلبات التشريعية يستلزم التحول إلى الحوكمة الرقمية متطلبات تنظيمية سنحاول إبراز أهمها فيما يلي:

- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والحوكمة الرقمية تدريجيا، وذلك بإعادة هيكلة مختلف الوظائف بما يجعلها تنسجم مع الحوكمة الرقمية كاستحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي[1]، بما يجعلها تواكب النظام الرقمي الذي يتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.

- وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس، والتي تشمل هيئة إدارية على المستوى الوطنـــي تكلف بوظيفة التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشروع التحول نحو الحوكمة الرقمية، مع توفير الدعم المالي المطلوب من طرف الحكومة[2].

- إعادة هندسة الهيكل التنظيمي ليدعم تقديم خدمات عامة مميزة[3].

[1] عبد القادر عبان، تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص : إدارة وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص73.

[2] عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص23.

[3] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الجزء1، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003، ص93.

ثانيا: المتطلبات التكنولوجية والبشرية

بالإضافة إلى المتطلبات التشريعية والتنظيمية، فإن التحول إلى الحوكمة الرقمية يحتاج إلى متطلبات موازية لها ترتكز على الجانب التقني والبشري.

1- المتطلبات التكنولوجية

تتمثل أهم المتطلبات التكنولوجية في العناصر التالية:

- **البنية التحتية التقنية:** حيث تتطلب الحوكمة الرقمية بيئة مناسبة لتفعيلها جاهزة ومتطورة وشبكات اتصالات حديثة تؤمن التواصل ونقل المعلومات والبيانات بين مختلف القطاعات الحكومية وبين متلقي الخدمة، وتنقسم البنية التحتية التقنية إلى قسمين: بنية تحتية صلبة تتمثل في كل المنشآت والتوصيلات الأرضية والخلوية وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة المعاملات الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيا، وبنية تحتية ناعمة للحوكمة الرقمية وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات والبرمجيات وأنظمة التشغيل للشبكات، مواقع الويب، قواعد البيانات الإلكترونية.

- **نظام حماية لأمن المعلومات** من خلال تطوير أدوات التشفير في البرمجيات للحفاظ على الخصوصية، وتمكين المستخدم من الحفاظ على سرية معلوماته الشخصية، وضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة أو المؤسسة التي تدار إلكترونيا في مأمن من الوصول إليها أو التلاعب بها، والذي يتطلب تقنيات عالية لتشفير البيانات وجدار الحماية والبرامج الخاصة للحماية ضد الفيروسات، وضد القرصنة وتكوين فريق لمتابعة وتطوير المتطلبات الأمنية لقواعد البيانات.

2- المتطلبات البشرية

يحتاج التعامل مع البرامج المتخصصة إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في موظفي الأجهزة الإدارية، فالتحول إلى الحوكمة الرقمية يتطلب أعوان يحترفون استخدام الكمبيوتر وإدارة الشبكات، كما قد يتطلب ظهور وظائف جديدة داخل بعض الأجهزة لم تكن معروفة من قبل ما يستدعي

تغييرات في العنصر البشري، وإعادة النظر في نظام تدريب وتكوين الموظفين العموميين لمواكبة التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى توعية الموظفين بأهمية وحتمية التحول إلى الحوكمة الرقمية[1].

إضافة إلى توفير الوسائل الإلكترونية الحديثة من أجهزة كمبيوتر شخصية ومحمولة وهاتف شبكي بأسعار معقولة تتيح لمعظم المواطنين الحصول عليها، بالإضافة إلى توفير مزودي خدمة الانترنت بأسعار تنافسية وفي متناول الجميع.

المبحث الثاني: أثر الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

يظهر جليا من خلال التقارير الدولية العلاقة التبادلية بين الفساد الإداري والحكم الراشد، والحوكمة الرقمية، فإذا كان الحكم الراشد يبنى على عدة أسس ومبادئ كالشفافية، المساءلة، فإن الفساد الإداري يضرب في العمق هذه المبادئ، وغيابها يعد أرضية خصبة لإنتشاره، وعليه فلا يمكن الحديث عن الوقاية من الفساد الإداري إلا بإرساء هذه المبادئ.

وبالمقابل فإن تجسيد الحوكمة الرقمية تعزز أهم مبادئ الحكم الراشد وبالتالي الوقاية من الفساد الإداري في مختلف المجالات، لكن تجسيدها يواجه مجموعة من التحديات التي تعرقل التطبيق الجيد لها.

من هذا المنطلق سنتناول في المطلب الأول الأثر الوقائي للحوكمة الرقمية، أما في المطلب الثاني فسنتعرف على تطبيقات الحوكمة الرقمية و تحدياتها.

المطلب الأول: الأثر الوقائي للحوكمة الرقمية

تعتبر الشفافية الإدارية والمساءلة مفهومان مترابطان كل منهما يعزز وجود الآخر، ففي ظل غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة وما لم تكن المساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة، ولا يتأتى كل ذلك إلا بتطبيق نظام الحوكمة الرقمية، لذلك سنقوم في هذا المبحث بإبراز علاقة مبدئي الشفافية والمسائلة بالفساد الإداري ثم تبيان دور الحوكمة الرقمية في تعزيزهما ودعمهما.

[1] سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2014، ص 24.

أولا: مساهمة الحوكمة الرقمية في دعم الشفافية الادارية

أصبح مبدأ الشفافية والمشاركة من المبادئ التي تقوم عليها كل الأنظمة، وأصبحت السرية مجرد استثناء محدود قابل للانتقاص يوما بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام، ذلك المبدأ الذي يجب أن يسود كل الأنشطة والوظائف، باعتبار أن الشفافية أحد الشروط والمقومات ألأساسية للتنمية الشاملة، وبمعنى آخر فهي أهم الشروط للحكم الجيد.

ويمكن القول أن الشفافية الإدارية هي إحدى أدوات الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات، وتستخدم لتحقيق التنمية والتطوير الإداري، حيث يتم من خلالها نشر كافة المعلومات والتشريعات والقوانين والقرارات على كل الأصعدة بشكل واضح في المنظمات، خاصة فيما يتعلق برسم الخطط واتخاذ القرارات وكيفية تنفيذها وتمويلها، وتتيح كذلك تعميم المعلومات المتعلقة بالخدمات والأفراد.

1- مبدأ الشفافية الإدارية وعلاقته بالوقاية من الفساد الإداري

تعرف الشفافية عموما بأنها إزالة الغموض واللبس من السياسات، فيجب وفقا لذلك أن تكون بسيطة الفهم والتطبيق، ولذلك فالشفافية هي المناخ الملائم والمتطلب الرئيس لنجاح عمل الإدارات والمؤسسات حيث أن مبدأ الوضوح هو أساس النجاح لتوفر البيئة المناسبة للتفاهم بين العاملين والتعبير عن همومهم ومشاكلهم ومناقشة طرق حلها[1].

أما بالنسبة للشفافية الإدارية فيمكن القول بأنها إحدى أدوات الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات، وتستخدم لتحقيق التنمية والتطوير الإداري، حيث يتم من خلالها نشر كافة المعلومات والتشريعات والقوانين والقرارات على كل الأصعدة بشكل واضح في المنظمات، خاصة

[1] فلاح بن فرج النسيبي، أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37 العدد الأول، مارس 2017، ص 185.

فيما يتعلق برسم الخطط واتخاذ القرارات وكيفية تنفيذها وتمويلها، وتتيح كذلك تعميم المعلومات المتعلقة بالخدمات والأفراد[1].

وتعتبر الشفافية الإدارية من المفاهيم الحديثة في الإدارة وتطبقها المنظمات والمؤسسات التي تبحث عن طرق النجاح، نظرا لما تتضمنه من إتاحة الفرصة لمقومات النجاح وقطع الطريق على الفساد الإداري. وغالبا ما يزول الغموض حول تفسير الأنظمة واللوائح عند تطبيق مبدأ الشفافية الإدارية. كما يتوقع أن يتم تبسيط الإجراءات بما يسهم في مكافحة الفساد الإداري والذي عادة ينشأ وينمو في البيئة ذات الأنظمة واللوائح الغامضة. كما تزيد الشفافية من مستوى الثقة في المنظمات التي تطبقها.

وتعمل الشفافية الإدارية وفق مستويان[2]: مستوى ذاتي يشمل شفافية التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية، فيجب على الجهة الإدارية أن تقوم إعلان جميع القوانين والتعليمات واللوائح المعمول بها لكافة المواطنين والأفراد، ويجب أن يكون الاختيار مبني على أسس ومعايير واضحة بعيدة عن الوساطة والمحسوبية والمحاباة، كما يجب توضيح الحقوق والواجبات للعاملين وتوفير الآليات الواضحة للوصول إليها، أما المستوى الثاني فهو مستوى شمولي يتطلب إجراء لقاءات بصورة دورية ومنتظمة بين الأجهزة المركزية المعنية الإدارة والأجهزة الرقابية من أجل تسهيل عمل هذه الأجهزة وابتعادها عن المخالفات ومحاربة الفساد، وتقييم الأداء للقيادات الإدارية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الشفافية الإدارية يؤدي إلى القضاء على الغموض الذي عادة ما تنمو فيه العادات والممارسات السلبية التي تؤدي إلى حدوث الفساد الإداري[3]، ويساعد

[1] عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41 العدد الثاني، يونيو 2021، ص121.

[2] هشام عبد السيد الصافي، الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد الأول، ديسمبر 2020، ص69-70.

[3] فلاح بن فرج النسيبي ، المرجع السابق، ص185.

على ذلك تطور مفهوم الشفافية من مجرد الوضوح في الإجراءات إلى إعتباره فلسفة ومنهج عمل يمكن أن يتجسد في العديد من العناصر والمعايير ووفق الآليات والأساليب الإدارية المستخدمة سواء في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الخاصة.

2- دور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية الإدارية

لقد أتاح تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع، وأدى ذلك إلى توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المكلفة، وكذلك تعزيز قدرة المواطن على المشاركة، كما أن مسائلة الأجهزة مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

وفي هذا الإطار تكاد تكون الشفافية الإدارية من أفضل وسائل الرقابة الإدارية نظرا للأهمية التي تؤديها وخاصة بالنسبة للوضوح في إجراءات العمل مما يزيد كفاءة وجودة إنتاجية العمل، وأيضل القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بما يحقق التطوير الإداري للمؤسسات، كما أنها تقوم بتوفير المال والوقت والجهد[1].

وفي الأخير يمكن القوق أن تطبيق الحوكمة الرقمية يسهل من وضوح الإهداف والغايات والخطط بالإضافة إلى المساعدة في وضوح الإجراءات وسهولة تدفق المعلومات، وسهولة نشر وتداول التقارير الإدارية والمالية مع أصحاب المصلحة عبر الوسائل الإلكترونية.

ثانيا: مساهمة الحوكمة الرقمية في دعم المسائلة الإدارية

تعتبر المسائلة الإدارية عملية رقابية يجرى من خلالها مسائلة الشخص المسؤول في الأجهزة الإدارية عن تصرفاته، قد يضطر معها إلى اتخاذ إجراءات ضد هذا الشخص عن العمل المنجز وخاصة فيما تعلق بالتجاوزات التي قد تحدث.

[1] سهام عبد السيد، سلوى إبراهيم، الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، المؤتمر الدولي حول المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية، جامعة بنغازي، ليبيا، 2019، ص6.

وتهدف المسائلة الإدارية إلى إصلاح النظام الإداري وتحمل الموظفين عواقب قراراتهم وامتلاك القدرة على تبرير أفعالهم وتوضيح آرائهم.

1- مبدأ المسائلة الإدارية وعلاقته بالوقاية من الفساد الإداري

عرفت المسائلة بأنها وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى إطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة، وأن المشكلات يتم التعامل معها بكل عدالة ومساواة[1].

كما أن المسائلة هي تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام[2].

كما أن مسائلة النظام السياسي للإدارة العامة يترتب عليه وضع أنظمة مسائلة إدارية للعاملين في الأجهزة الحكومية تساعد على تعزيز الثقة بتلك الأجهزة، وتضمن إلتزام الموظف بأخلاقيات الإدارة العامة، مما يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وزيادة الولاء والإنتماء للموظف العام، ويعزز جودة مخرجات العمل، وبالتالي يتحسن أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين بها، وتزداد قدرتها على تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية.

2- دور الحوكمة الرقمية في تعزيز مبدأ المسائلة الادارية

يوفر تطبيق الحوكمة الرقمية هيكل تنظيمي مناسب للإدارة أو المؤسسة يسهل مسائلة المستويات الإدارية المختلفة، ويساعد الموظفين سواء كانوا منتخبين أم معينين في تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، ويساعد كذلك في توفير المعلومات

[1] Tinda hammond , Developing Professional Model of Accountability for Our School Stanford University, New York , 1999, p14.

[2] سهام عبد السيد، سلوى إبراهيم، المرجع السابق، ص8.

اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط، كما يساعد في إنتظام الإجتماعات المختلفة داخل الإدارة أو المؤسسة بما تقدمه من مزايا تمكن أعضاء هذه الإجتماعات من عقدها عن بعد، وتسهل عملية إستقبال الإقتراحات والشكاوى من الجمهور أو العاملين عبر البريد الإلكتروني، أو صندوق الشكاوى عبر الموقع الإلكتروني[1].

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الحوكمة الرقمية

رغم الأهمية التي تؤديها الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري ودورها الكبير في تعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة، إلا أنها كأي مشروع قيد التنفيذ لا يخلو من مشاكل وعقبات تحول دون تجسيده على أرض الواقع بطريقة فعالة، التي أثرت بشكل واضح في مسايرة العديد من أنظمة دول العالم الثالث للدول المتقمة التي خطت خطوات هامة في هذا المجال.

ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى العديد من المعوقات على النحو التالي:

أولا: المعوقات السياسية والإدارية

يمكن إيجاز أهم المعوقات السياسية والإدارية فيما يلي:

1- غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث التحول نحو الادارة الإلكترونية، فمثلا على الرغم من الجهود المبذولة لعصرنة عدة قطاعات حكومية إلا أنه يأخذ شكلا استعراضيا لضمان الدعم الخارجي فقط، كعصرنة خدمات الحالة المدنية[2].

2- عدم وجود هيئات على مستويات عليا في الدولة تتبادل التشاور السياسي، وتحلل تقارير اللجان المكلفة بتقويم سير برامج التحول الإلكتروني من أجل تحيين الخطط المتبعة وترقية الاستراتجيات المتبعة لهذا التحول.

[1] عالية خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص40.

[2] كجواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين التي في كثير من الأحيان ما كانت إلا استجابة لدعوات بعض الهيئات الدولية كمنظمة الطيران المدني. راجع في هذا الخصوص: محمد بن اعراب، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف2، العدد 19، 2014، ص75.

3- عدم اقتناع المؤسسات الحكومية بدواعي التحول نحو المعاملات الإلكترونية، بالإضافة الى مقاومة التغيير من قبل الموظفين الحكوميين، نظرا لتخوفهم على مناصب عملهم خاصة بعد تبسيط الاجراءات وتنظيم الوظائف بإحداث تغييرات على صعيد الإدارات وإعادة توزيع الصلاحيات والمراكز الوظيفية وتعيين المؤهلين.

4- ضعف الاستثمار الفعلي للإدارة في مجال تنمية استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فبالرغم من صرف أموال ضخمة في اقتناء المعدات التقنية والبرمجيات إلا أن ذلك لم يؤثر ايجابيا على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة.

ثانيًا:المعوقات التقنية والمالية

تتمثل أهم المعوقات التقنية والمالية في العناصر التالية:

1- ضعف البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتباينها بين مناطق الوطن مثل ضعف التغطية في بعض الولايات منها بعض المدن الكبرى والتي يصعب فيها الحصول على خط هاتفي أرضي، وكذلك التأخير الكبير في تعميم استخدام الألياف البصرية للربط بالانترنت مما أدى إلى الانقطاعات المتكررة وكثرة الأعطال في الشبكة وضعف التدفق.

2- التبعية للدول الغربية سواء مجال تجهيز وصيانة البنى التحية للإدارة الإلكترونية ما يزيد في التكاليف مقارنة مع الموارد المالية المخصصة.

3- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات، مع ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسيب الآلية، ونقص عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات.

ثالثا: المعوقات البشرية

1- النقص الكبير في العنصر البشري (الموظفين) المؤهلين لتقديم خدمات نوعية، بالإضافة إلى نقص وحتى انعدام التكوين على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- ضعف مستوى التعليم لدى السكان وانتشار الأمية فضلا عن الأمية الإلكترونية والتي تنتشر بكثرة في الوسط الاجتماعي، مما يجعل التفاعل مع تطبيقات المعاملات الإلكترونية مقتصرا على فئة قليلة من المجتمع.

3- النظرة السلبية للكثير من المواطنين للإدارة الإلكترونية على أنها نوع من الرفاهية نتيجة تركيز جهود التنمية في المناطق المحلية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وإهمال إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولويات المواطن المحلي مما يعيقه على الاندماج في مجتمع المعلومات[1].

4- ضعف البرامج التكوينية والتعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات[2].

رابعا: المعوقات التشريعية والأمنية

1- بطئ الحركة التشريعية وصعوبة مواكبة التطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- الهاجس الأمني والتخوف من ولوج عالم الرقمنة والذي عادة ما يكون مسرحا للقرصنة وسرقة البيانات من بوابة ومواقع الجهات الحكومية، أو التجسس الإلكتروني من قبل الاستخبارات الأجنبية، نتيجة الضعف في التحكم في التكنولوجيا وتبعيتها للخارج.

3- التخوف وانعدام الثقة من طرف المستخدم من التقنية الحديثة، وما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد للخصوصية وسرقة البيانات الشخصية.

خاتمة:

في ظل العصر الرقمي وانتشار تكنولوجيا الاتصال والإعلام في كل المجالات، شهد العالم انقلابا كبيرا وتغير جذري في الكثير من أساليب التعامل على مستوى الدول والمؤسسات والأفراد، مما فرض حتمية التحول من العالم الواقعي إلى الافتراضي الرقمي، وأضحت حكومات دول العالم

[1] محمد بن أعراب، المرجع السابق، ص 71.

[2] زان مريم، دور الحكومة الإلكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية من مشروع الجزائر الإلكترونية:الانجازات والتحديات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، مجلد7، العدد1،2018، ص60.

تتسابق في استغلال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لتبسيط المعاملات الإدارية والتفاعل الرقمي مع مواطنيها.

إن الاتصال المباشر والمتكرر بين الموظفين المسؤولين عن تقديم بعض الخدمات العمومية والمواطنين يمكن أن يفتح الباب أمام معاملات غير مشروعة داخل الإدارة العامة، وفي هذا الصدد أظهرت الحوكمة الرقمية أهميتها البالغة في تطوير أداء المؤسسات العمومية وذلك من خلال تكريس المسائلة والشفافية، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، وبالتالي الوقاية من مختلف صور الفساد الإداري.

ومن جهة أخرى نجد أن الحوكمة الرقمية تساعد في تحقيق النزاهة والشفافية، حيث توفر هيكلا تنظيميا يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة، وتعد نظام رقابة ومتابعة يؤدي إلى سلامة التطبيق الفعال للأنظمة، وتجنب حالات الفساد الإداري، كما تساعد الحكومات في التوعية بأضرار الفساد الإداري على جميع المستويات.

لكن هذه الأهمية للحوكمة الرقمية قد تصطدم العديد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعلي والفعال للحوكمة الرقمية في عديد الأنظمة على غرارالجزائر، حيث أنها لم تتخطى مرحلة التفاعل فيقتصر تطبيقها فقط على توفير بعض الإدارات العمومية عبر مواقعها الإلكترونية

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- الخالدي محمد، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2- بسام عبد العزيز الحمادي، الإدارة الالكترونية، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 2013.

3- حسين محمود حسن، الإدارة الالكترونية، المفاهيم الخصائص، المتطلبات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

4- زكي ايمان عبد المحسن، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

5- سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2014.

6- علي محمد خوري، الحوكمة الرقمية مفاهيم وممارسات، إصدرات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2021.

7- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الجزء1، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003.

8- عالية خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

9- صدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

10- Tinda hammond , Developing Professional Model of Accountability for Our School Stanford University, New York , 1999.

ثانيا: المقالات

1- أبوبكر الصديق قيدوان، خيرة معمري، الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد03، العدد04، 2017.

2- فاتح أحمية، الحوكمة الإلكترونية الإطار المفاهيمي والتنظيمي، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، حالة البلدان العربية، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعــة أمحمد بوقره بومرداس الجزائر، أكتوبر 2014.

3- فلاح بن فرج النسيبي، أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37 العدد الأول، مارس 2017.

4- سهام عبد السيد، سلوى إبراهيم، الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، المؤتمر الدولي حول المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية، جامعة بنغازي، ليبيا، 2019.

5- زان مريم، دور الحكومة الإلكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية من مشروع الجزائر الإلكترونية: الانجازات والتحديات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، مجلد7، العدد1،2018.

6- عبد المجيد أونيس، الحوكمة الالكترونية- رؤيا شاملة، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، حالة البلدان العربية، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعـة أمحمد بوقره بومرداس الجزائر، أكتوبر .2014

7- عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41 العدد الثاني، يونيو .2021

8- محمد بن اعراب، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف2، العدد 19، 2014.

9- هشام عبد السيد الصافي، الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد الأول، ديسمبر 2020.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- عبد القادر عبان، تحديات الادارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص : إدارة وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

2- براهيمي حنان، جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

3- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

.